

خطاب صاحب الجلالة
إلى الأمة حول طلب التحكيم الذي تقدمت به أحزاب المعارضة

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني خطابا إلى الأمة على إثر طلب التحكيم الملكي الذي تقدمت به أحزاب المعارضة حول قانون الإنتخابات
وفيما يلي نص الخطاب الملكي :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه .

شعبي العزيز .

مما لاشك فيه أنك قرأت في الصحف أن ثلة من الأحزاب السياسية، خاصة تلك التي ليست في الحكومة بعد أن اقتبلتها طلبت مني التحكيم . التحكيم في ماذا ولماذا؟

أولا : أريد أن أقول إن من واجباتي وواجبات البيعة وواجبات الإلتزام أن أصغي الى كل واحد وأن أعطي - جهد المستطاع - لكل ذي حق حقه . ولذا لم أتهرب قط من التحكيم ولن أتهرب قط من أي تحكيم، ولاسيما هذا الذي طلب مني البارحة . وسوف ترى شعبي العزيز أن هذا التحكيم اعتبارا لنوعيته هو من أهم القرارات التي علينا جميعا، سواء بالنسبة للحكم أو المتحاكمين، أن نتخذها بكل اطمئنان، بعيدين عن كل ضوضاء لا هدف لنا إلا المصلحة العامة ولا سلاح ودافع لنا إلا النظر البعيد نحو مستقبل هذه الأمة، وبالأخص بالنسبة لما سنقطعه من حلقات في هذه السنة لنصل عند نهايتها إلى ما نرجوه جميعا، ألا وهو وضع أسس متينة متراصة يتعامل فيها الأشخاص والجماعات، كل محترم من لدن القانون وكل بالطبع يحترم القانون .

لماذا التحكيم؟ التحكيم لأن الأحزاب السياسية التي قابلتها والتي ليست في الحكومة تعتقد وتعتبر أن عملية كعملية تدارس القانون الانتخابي والنظر والبت فيه ليست عملية روتينية أو تصويتا روتينيا، بحيث يكتفى فيه بأخذ رأي الأغلبية دون الأقلية نظرا لما يكتسيه هذا القانون وما يترتب عليه من تبعات جسام . هذا هو سبب التحكيم . ولكن ما هي نوعية التحكيم؟ هل طلب مني أن يكون حكمي حكما قضائيا؟ لا . وهل طلب مني في التحكيم أن أقول ما يقوله الدستور ؟ لا أعتقد ذلك، لأنه لو أخذت بنصوص الدستور لقلت لهؤلاء السادة، مع احترامي وتقديري لما تقولون، هناك مسطرة أمام لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب، فعليكم أن تتبعوا المسطرة وبعد ذلك ستعرض مشاريع القوانين على الجلسة العامة للبرلمان ويقع التصويت عليها . فليس هناك في الدستور أي فراغ يؤهلكم ويؤهلني كذلك لأن تحتكموا إلي وأقبل التحكيم .

ولكن في الحقيقة فهمت وأدركت – شعبي العزيز – بأن التحكيم هو قبل كل شيء تحكيم سياسي، وهذا ما جعلني أفكر فيه سريعا وأقبله بكيفية بديهية . لماذا؟ لقائل أن يقول : كيف يمكن التراجع عن قانون انتخابي تقرر في المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك؟ .

فبمجرد ما يترأس الملك ذلك المجلس ويقبل مشروع القوانين إلا وتعرض بكيفية اوتوماتيكية تلك القوانين على البرلمان ويقول فيها كلمته على الطريقة المعهودة . فهل هناك تناقض من لدني؟ لا .

ليس هنـاك تناقض لأنني وفي لمنطقـي ووفي لمقولاتي . فأنـا كلما اتيحت لي الفـرصة لأن التقي بأعضـاء البرلمان المحترمين إما في البرلمان عند افتتاح دورته أو خارج البرلمان يسمعون مني دائما كلمتين . الأولى ، لا فضل للأغلبية على الأقليـة ، ولا للأقلية على الأغلبية إلا بالصواب وإلا بـاختيار الطريق الأحسن . والثانية ، هو قولي دائما لأعضاء البرلمان انتم وزراء بالنسبـة لي لأن الوزير في اللغة العربية هو الذي يعين على حمل الثقل . فإذن أنا أمام وزراء من نـوع آخر وأمام جماعة من المغاربـة مواطنين وطنيين اعتقدوا أن من باب النصيحة «الدين النصيحة . قالوا لمن يـا رسول الله؟ قال : لأئمة المسلمين وعامتهم» أن يقولوا لي إن العملية عملية خطيرة ولنا اليقين أن تقديرك لخطـورتها سوف لا يجعلك تكتفي بالأصوات وترجح الأكثر على الكثير.

والحقيقة أنهم قـد أصابـوا، لأن في إشكالية سيـاسية مثل هذه، لاغلبـة للعدد بل الغلبـة للرأي والرأي يكون دائما سديدا كلما أخذ بعين الإعتبار جميع الآراء ولو كان أصحابها قلة بالنسبة للآخرين .

ومن هنا اعتبرنا ـ كما قلت لك شعبي العزيـز ـ أن التحكيم تحكيم سياسي . وأقول إني لم أتوان ولم أتردد في القيام بـواجبي : واجب الرعاية وواجب لمّ الشمل وواجب توحيد الصفـوف اعتقادا مني أن ما ينتظرنـا وما نحن بصـدده لا يستحق أبدا أن يكـون مغبونـا والغبن هنا هـو أن لا يكون المغـاربة كلهـم موحدين صفا واحدا لخوض معركة الديمقراطية وتطبيق الدستور وبناء المستقبل وبناء دولة القانون تلك التي تأخذ بعين الاعتبار حق المواطنين وفوق حق المواطنين حق الدولة .

وإنني شخصيـا سوف أعمل كل مـا في وسعي لإيجاد التراضي بين جميع الأطراف المكـونة للبرلمان علما منا مسبقا بأن ليس هناك جهة أكثر وطنية مـن جهة أخرى . فكلنا مغاربة وكلنا أب أسرة وكل من جهته مكلف من طرف الشعب المغـربي . النائب من طرف منتخبيه والأحـزاب من طرف المنتمين إليها وملك المغرب من قبل كافة أفراد الشعب المغربي .

لي اليقين ـ شعبي العزيز ـ أن هذه العملية ستطبع مسـارنا ومسيرتنا الدستورية لأنها ستدخل على أخلاقنا السياسية عنصرا مهما وأساسيا ألا وهـو الأخذ بعين الاعتبار أولا وقبل كل شيء المصلحة العامة وثانيـا السير الحثيث وراء جمع الكلمة ولا سيما ـ شعبي العـزيز ـ أنه يجب علينـا أن نصبر ونتحمل شيئا ما . وأقول هذا بإيجاز وبالأخص ونحن على عتبة فاتح ماي ـ وأتوجه بهذه المناسبة إلى أسرة العمال الذين لم ينالوا بالفعل كل ما كان في وسعنا عاطفيا وسياسيا ومن باب العدالة أن نمتعهم به علما منهم ومنا أنه لا يمكن أن نعطي إلا ما لـدينا ـ ولكن أقول لهم بكيفيـة خاصة ـ لأن عيـدهم هو يوم الجمعة ـ وأقول للجميع بصفة عـامة عليكم بشيء من الصبر بضعة شهـور حتى يرى العالم أننا نسير على الـدرب وأننا ثابتون في اختياراتنا وواعون بجسامة العملية ومصممون العزم على أن نتغلب على الصعاب كلها لنصل إلى آخر هذه السنة إن شـاء الله في حالة سياسية داخليـة كلها عطاء وبذل وإنسجام وسوف يـرانا آخر هذه السنة نهائيا في صحرائنا العزيزة علينا بالاستفتاء الذي سنخوضه قبل نهاية هذه السنة .

كما سيرى العالم أنه من الناحية الاقتصادية ستفتح لنا الأبواب لأن نعطي لميدان التشغيل ولميدان الاستثمار ما يستحقانه من أهمية .

فإذن أنا شخصيا ـ كما قلت لك شعبي العزيز ـ مستعد ومستعد عاطفيا للقيام بهذا التحكيم وفي أسرع وقت ممكن . ذلك أنني سأجمع مسـاء يـوم الجمعة إن شـاء الله لجنـة التحكيم في أول اجتماع لها . والحقيقة ستكون هنـاك لجنتان : اللجنة الأولى لجنة التحكيم وستنظر في القـوانين الانتخابية حتى نصل



الى تـراضي وآنذاك تعـرض النصوص على البرلمان وتتبع مسطـرتها العاديـة وعندئذ ستنتهي أعمال هـذه اللجنـة . واللجنـة الثـانيـة ستخلق وستضم الأحـزاب السيـاسيـة وبعض الـوزراء لتتبع سير العمليـة الإنتخابية .

وفي تقديرنـا لا يمكن لهذه اللجنة الثانية أن تكون ذات جـدوى إذا كانت مركزيـة في الرباط فقط بل نريد أن تكون اللجنة المركزية بجـانبنا وأن تتفرع عنها لجن إقليمية حتى تمكن من ضبط مراحل جميع العمليات ا لإنتخـابية ومن التيقن من أن الكل يسير كما نـريده وكما يرضـاه الجميع . وسوف تكـون لنا كلمة أخرى إن شاء الله بشأن هذه اللجنة الثانية حتى نعطيك شعبي العزيز تشكيلتها وأهدافها وأنواع الأعمال التي يجب أن تراقبها .

أما الآن فلنقل بسم الله مسـاء يوم الجمعة إن شاء الله للجنة التحكيم التي سـوف تضم برئاستنا رؤساء الأحـزاب السياسية كلها ، سـواء التي هي في الحكومة أو خـارجها وستضم من جانب الحكـومة وزير العدل ووزير الداخلية والأمين العام للحكومة . وسنترأس شخصيا الجلسة الافتتاحية لهذه اللجنة وسنتابع عملها علما منك شعبي العزيز وبالأخص من الأحزاب السياسية كلها أن الوقت ضيق وأنه من المستحسن أن تنهي هذه اللجنة عملها في أقل من عشرة أيام .

والله سبحانـه وتعالى أسأل أن يهدينا الى الطريق السوي . وهـا هو سبحانه وتعالى يظهر لنـا يوما بعد يوم أنه لا يخيبنا في دعواتنا حينما ندعو الله سبحانه وتعالى وبالأخص في ختام كل خطاب للعرش ، أن يبقي الوشائج الـرابطة بيني وبينك راسخة وطيدة مـا طال الزمان وما تعـاقب الملوان . وهذه الآصرة هي التي تجعلني أطل على كل واحد منك لأسمع منه وأرى حاله وأحاول أن أعمل ما يمكن أن يعمل .

ولن أتهرب قط من مسؤولية كهاته كيفما كانت صعابها وكيفما كانت مشاكلها . «وقل ربي أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق وأجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا» صدق الله العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله .

25 شوال 1412هـ موافق 29 أبريل 1992م